

المستودعات المؤسسية للوصول الحر للمعلومات العلمية: نحو سياسات إلزامية الإيداع للمنشورات العلمية

*Open Access institutional repositories: Towards mandatory
deposit policies for scientific publications*

عبد المالك بن السبتي
bensebtimalek@yahoo.fr

نوجود بيوض

سارة بن السبتي

مخبر LERIST، جامعة قسنطينة 2 - الجزائر

المستخلص : لقد شكل موضوع الوصول الحر توقعات جديدة في إتاحة النفاذ للأبحاث العلمية والذي ساهمت في انتشاره وأخذته منحى متسارعا التكنولوجيات الحديثة خصوصا شبكة الإنترنت، التي جعلت من إمكانية الوصول إلى الأبحاث والأعمال العلمية حقيقة ملموسة مختصرة بذلك الحدود الزمانية والمكانية، خاصة في ظل التعقيدات التي عرفها النموذج التقليدي للنشر. إن هذه التطورات المتسارعة في عالم الإتصال العلمي قد مست جميع الهيئات العلمية عبر العالم، مغيرة بذلك في الرؤى والإستراتيجيات وسياسات إتاحة والولوج إلى المعلومات العلمية لتعبر عن ضرورة النفاذ الحر لنتائج البحوث بما يضمن المروية العالمية لها.

ومن هذا المنطلق تعددت أوجه دعم المؤسسات العلمية والبحثية للوصول الحر للمعلومات العلمية من أجل إشاعة هذه الفلسفة الجديدة بين الباحثين والعلماء بغرض ضمان أرشفة أعمالهم العلمية والبحثية. وتعد سياسة إجبارية الإيداع بالمستودعات المؤسسية التي تفرضها الهيئات العلمية والبحثية على باحثيها من بين السياسات المنتهجة من طرفها لتعزيز توجهات باحثيها إلى الوصول الحر للمعلومات العلمية وقد شكلت هذه التوجهات المؤسسية تطورات متسارعة على مستوى الهيئات العلمية والبحثية الممولة من طرف المال العام على المستوى الدولي.

ومن خلال هذه الورقة العلمية سنتناول بالدراسة سياسات الوصول الحر المؤسسية مبرزين دورها في تعزيز مكانة المستودعات المؤسسية في الحياة الوثائقية العلمية والبحثية للمجتمع العلمي، مع تسليط الضوء على تجربة المكتبة المركزية لجامعة

بومرداس في بناء وتسيير المستودع المؤسسي، وما مدى تبنيها لسياسة مؤسسية تحفز أو تحت الباحثين على أرشفة أبحاثهم العلمية، مع إبراز مدى حاجة المكتبة الجامعية إلى سياسة مؤسسية تساهم في تعزيز واستمرارية نشاط المستودع المؤسسي كحافز للإنتاجية العلمية لمجتمع الجامعة.

الكلمات المفتاحية : سياسات النفاذ الحر ؛ الوصول الحر ؛ المستودعات المؤسسية ؛ المكتبة الجامعية لجامعة بومرداس.

تمهيد

أدى بروز شبكة الإنترنت والاستعمال المكثف لها كطرق سريعة للمعلومات إلى ظهور أشكال جديدة للاتصالات العلمية المبنية على التقنية والتراسل في الفضاء الافتراضي مختصرة الحواجز الزمانية والمكانية، مشكلة شبكة فسيقية من العلاقات العلمية التشعبية. لقد تنامت التوجهات نحو بناء المستودعات الرقمية المؤسسية المعدة من أهم منافذ الوصول الحر إلى مصادر المعلومات العلمية غير الرسمية، وقد شكلت في الآونة الأخيرة منحا متسارعا زادت من أهميتها وتفعيلها السياسات المؤسسية الملزمة والمحنة للباحثين نحو أرشفة أعمالهم العلمية، بما يؤدي إلى تحقيق الرؤية العالمية لنتائج البحوث العلمية، وتحفيز الإتصال العلمي بين الباحثين عبر العالم. تركز هذه الدراسة على إبراز دور السياسات المؤسسية في دعم بناء واستمرارية نشاط المستودعات المؤسسية باعتبارها من قنوات الإتصال العلمي الغير رسمي.

1. إشكالية الدراسة

أمام الإهتمام المتزايد للباحثين والعلماء بالنفاذ الحر للمعلومات العلمية خاصة في ظل الحملة الدولية، وإجماع المجتمع العلمي العالمي بكل هيئاته على ضرورة تحرير المعرفة من القيود التي أحاطت بها في ظل ما يعرف بأزمة النشر العلمي، والتي عقدت من إمكانيات الولوج إلى المعلومات العلمية قد ساهمت في التأسيس لتوجهات دولية ووطنية ومؤسسية من أجل وضع ركائز وسياسات تدعم هذا النموذج الجديد ويضمن استمراريته، بما يساهم في إعادة تشكيل نظام جديد للاتصال العلمي القائم على الرؤية العالمية لنتائج البحوث العلمية. وتعد سياسات الوصول الحر للمعلومات المؤسسية من بين أبرز السياسات التي تسعى إلى وضع أطر مناسبة لإيداع المنشورات العلمية على مستوى المستودعات المؤسسية بما يحث الباحثين إلى التوجه نحو الوصول الحر للمعلومات العلمية، والتي عرفت في السنوات الأخيرة منحى متسارعا في تبنيها من طرف المؤسسات الجامعية والبحثية عبر العالم.

ومن هذا المنطلق تبلورت إشكالية الدراسة التي تتلخص بالتساؤل الرئيس التالي:

ما دور السياسات المؤسسية في دفع الباحثين إلى أرشفة أعمالهم العلمية على مستوى المستودعات المؤسسية بما يحصن مكانتها ويضمن استمرارية ونجاح فلسفة الأرشفة الذاتية؟ وما واقع توجهات المكتبة الجامعية لجامعة بومرداس في ضبط سياسة مؤسسية تساهم في حث الباحثين على إيداع أعمالهم العلمية بالمستودع المؤسسي.

2. تساؤلات الدراسة

- ما هي التوجهات العالمية نحو ضبط سياسات مؤسسية تُوَظِر وتدعم عمل ونجاح المستودعات المؤسسية كخزانات وحافطة للإنتاجية العلمية للمؤسسات العلمية والبحثية؟
- ما مدى أهمية ونجاح السياسات المؤسسية في دعم التوجهات نحو الأرشفة الذاتية للأعمال العلمية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المؤسسية في تعزيز استمرارية وعمل ونجاح المستودعات المؤسسية بما يدعم فلسفة الوصول الحر للمعلومات العلمية؟
- هل عملت المكتبة الجامعية لجامعة بومرداس على وضع سياسة مؤسسية تسهم في استمرارية عمل المستودع المؤسسي التابع للجامعة؟
- ما هي أوجه دعم الجامعة للمكتبة الجامعية في ضبط سياسة تلزم الباحثين على إيداع وأرشفة أبحاثهم العلمية على مستوى المستودع المؤسسي؟
- ما هي العوائق التي تواجهها المكتبة الجامعية لجامعة بومرداس في وضع وتفعيل سياسة مؤسسية؟

3. فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

السياسات المؤسسية للنفاد الحر للمعلومات العلمية تلعب دوراً محورياً في دعم توجهات الباحثين نحو أرشفة أعمالهم العلمية، بما يفعل عمل المستودع المؤسسي واستمراريته كحافظ للإنتاجية العلمية للمؤسسات العلمية.

الفرضية الثانية

تعمل المكتبة الجامعية لجامعة محمد بوقرة ببومرداس بشكل دائم على حث الجامعة من أجل ضبط سياسة للمستودع المؤسسي تلزم الباحثين على إيداع منشوراتهم العلمية به، بما يضمن استمرارية مكانتها كحافطة للإنتاجية العلمية.

4. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد بالوصول الحر كأسلوب حديث في إتاحة ونشر المعلومات في البيئة الإلكترونية خاصة في شقه الأخضر المعروف بالمستودعات المؤسسية التي عملت على تغيير مفاهيم ورؤى كبيرة في بيئة الاتصال والنشر العلمي منها التحكيم العلمي وبروز مصادر المعلومات الإلكترونية غير الرسمية وتقييم البحوث العلمية. وبالنظر لهذه التغيرات والدور الإيجابي الذي طرحته المستودعات المؤسسية

فقد زادت حتمية بروز سياسات مؤسساتية تؤسس للأطر المناسبة لأرشفة الأعمال العلمية بما يشجع الباحثين والعلماء على انتهاج هذا الأسلوب الجديد في النشر والاتصال العلمي الإلكتروني بما يحقق تشاطر المعارف وتقدم العلوم في بيئة الثابت عنها التغير الدائم.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعريف بسياسات الوصول الحر للمعلومات العلمية ودورها الأساسي في دعم وتعزيز التوجهات نحو أرشفة الأعمال العلمية للباحثين.
- إبراز دور السياسات المؤسساتية في دفع الباحثين نحو ايداع أعمالهم العلمية والبحثية بالمستودعات المؤسساتية.
- الاطلاع على توجهات الجامعات الجزائرية في ضبط سياسة للمستودعات المؤسساتية التابعة لها بما يعزز من مكانتها في الحياة العلمية والأكاديمية والبحثية لمجتمع الجامعة، وذلك من خلال تجربة المستودع المؤسساتي التابع لجامعة محمد بوقرة بومرداس والمسير من طرف المكتبة الجامعية.

6. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع الهادف إلى إبراز ومعرفة دور السياسات المؤسساتية في حث الباحثين على ايداع أعمالهم العلمية في المستودعات المؤسساتية وواقع هذه التوجهات بمؤسساتنا الأكاديمية فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من المصادر والوثائق لتقديم الموضوع من جهة، وتحليل البيانات والمعطيات المستقاة من الدراسة الميدانية في ضوءها للوصول إلى معرفة واقع هذه الدراسة ميدانيا وما مدى مواءمتها مع الإشكال الرئيسي المطروح من جهة أخرى.

1.6 أدوات جمع البيانات

لجمع البيانات والمعلومات الميدانية اللازمة للإحاطة بإشكالية الدراسة، فقد تم الاعتماد على الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة، إضافة إلى المقابلة مع المسؤولة المتابعة والمشرقة على المشروع على مستوى المكتبة الجامعية لجامعة بومرداس.

2.6 حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة طيلة فترة ثلاثة أشهر ما بين شهري مايو وجويلية 2016 ، تمت فيها زيارات ميدانية للمكتبة الجامعية، وتم توزيع استبيان على أفراد العينة إضافة إلى مقابلة مع المسؤولة المتابعة للمشروع.

2. الحدود الجغرافية: تمحور البحث حول مفاهيم السياسات المؤسسية ودورها في ترشيد وتفعيل بناء المستودعات المؤسسية، بما يؤدي إلى دعم الوصول الحر للمعلومات العلمية، وبما أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر قد بادرت إلى مشاركة المجتمع الدولي في مساعيه نحو تحقيق عالمية الوصول إلى نتائج البحوث، من خلال بنائها للمستودعات المؤسسية فقد تم اختيار جامعة بومرداس المحيط الجغرافي للدراسة الميدانية، باعتبارها واحدة من الجامعات الجزائرية الرائدة والمشرفة على مشروع التكتل IsteMag الرامي إلى دعم الجامعات لبناء المستودعات الرقمية بما يدعم بناء بوابة مغربية ووطنية للوصول الحر للمعلومات العلمية، والمعد تحت إشراف المكتبات الجامعية.

3.6 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل المجتمع الأصلي للدراسة في المكتبيين المنتسبين إلى المكتبة المركزية لجامعة بومرداس، والتي تمثل عينة الدراسة، وهي عينة قصدية، والبالغ عددها تسعة عشر (19) مكتبيا من المجموع الإجمالي لموظفي المكتبة والبالغ عددهم بـ 36 موظف موزعين على المصالح المختلفة المكونة للهيكل التنظيمي للمكتبة.

7. الجانب النظري

1.7 المستودعات الرقمية كمنافذ للوصول الحر للمعلومات العلمية: نحو فلسفة جديدة للنشر العلمي

1.1.7 مفهوم المستودعات المؤسسية

إن مصطلح الأرشفة كلمة متداولة منذ القديم فهي ترمي إلى "مجموعة من الوثائق مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاءها التي ينتجها أو يستقبلها كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص أثناء ممارسة نشاطه" (1) لكن هذا المفهوم تطور مع إدخال التكنولوجيا الحديثة في نشاط البحث العلمي محدثا تغييرا في نمط الاتصال العلمي بين الباحثين والعلماء، مما أعطى مصطلح الأرشفة بعدا آخر يتماشى والتطورات الحاصلة.

وتعرف الأرشفة المفتوحة في ظل نمط الإتصال العلمي الجديد بأنها "مستودعات للمعلومات والمنشورات العلمية الالكترونية" (2)، أما كلمة مفتوح فتعني إلى معاني متعددة فهي تدل على مجانية وحرية الإتاحة في السياق الاقتصادي للاتصال العلمي، أما من الناحية التقنية فهي ترمز إلى انفتاح ومطابقة الهيكل التقني لقواعد الأرشفة المفتوح بما يسهل الوصول إلى المحتويات الرقمية العلمية.

كما عرفها Thierry Chanier بأنها "فضاء افتراضي شبكي مرتبط بالإنترنت، يمكننا من إيداع وحفظ وإتاحة المنشورات العلمية في مختلف المجالات والميادين العلمية، ونميز في هذا الفضاء عدة خوادم؛ التي تقوم بوظائف مختلفة وأساسية مثل خوادم الإيداع للمنشورات العلمية وخوادم الإتاحة وخوادم تجميع المعلومات، كما يرى Chanier بأنها "مجموعة روابط تعاقدية ترتبط بين أطراف ممثلة في المؤلفين

والمستفيدين ومسيري هذا الفضاء من أجل تحقيق أهداف أساسية لحركة الوصول الحر، ضمان وصول حر مفتوح ومجاني للوثائق، مع إحترام حقوق المؤلفين وعدم الاستغلال التجاري لها". (4)

أما المستودعات المؤسسية باعتبارها نوعا من أنواع الأرشفات المفتوحة فتعرف بأنها عبارة عن مشاريع منشأة ومدعمة من معاهد وجامعات بغرض تيسير البث والنفوذ والحفظ المكثف على المدى الطويل للمؤلفات الفكرية المنتجة من طرف باحثيها(5)، فهي مخصصة لاستقبال كل الأعمال العلمية والبحثية لمجتمع الجامعة في شكل رقمي(6). كما يعرف كلفورد لينش Clifford Lynch المستودع الرقمي المؤسسي بقوله: «أساسه جامعة وهو عبارة عن مجموعة من الخدمات التي تقدمها الجامعة لمجتمعها الأكاديمي من أجل إدارة ونشر المواد الرقمية التي أنتجتها المؤسسة وأعضاء مجتمعها؛ وأن يكون هناك التزام تنظيمي للإشراف على هذه المواد الرقمية، بما في ذلك الحفظ طويل الأجل كلما كان ذلك مناسباً، وكذلك قضية التنظيم والإتاحة أو التوزيع»(7)

ومنه يمكن تعريف الأرشفات المفتوحة بأنها عبارة عن مستودعات رقمية للمنشورات العلمية الإلكترونية الحديثة والدورية المعروضة بطريقة منظمة ومهيكلية المتاحة عبر شبكة الإنترنت، يمكن الإطلاع عليها وتداولها بين المستفيدين بدون قيود مالية أو قانونية، إلا ما تعلق منها بالاعتراف بحق المؤلف على مصنفه، فهي تعبر عن الإتاحة الإلكترونية الحرة والمجانية للمعلومات وآلية جديدة للنشر والاتصال العلمي في بيئة الانترنت والويب 2.0.

2.1.7 أهداف المستودعات الرقمية المؤسسية

تعتبر المستودعات المؤسسية عن الذاكرة الحية للجامعة، فهي مشاريع تهدف إلى تشكيل أرشيف حي للإنتاج الفكري والعلمي والمعبر عنه بالمنتجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين على مستوى الجامعة، من خلال تجميع وحفظ وإتاحة على المدى الطويل للإنتاجية العلمية. وهذا الهدف الأسمى قد جعل من المستودعات المؤسسية سمة تتسم الجامعات ومراكز البحوث بها، مما دفع بالجامعات عبر العالم إلى إعلانها أهمية بالغة لتصبح مشهدا من مشاهد الحياة الوثائقية لها. وبذلك فالمستودعات المؤسسية تسمح بتحقيق العديد من الأهداف السامية التي تساهم في دعم الإتصال العلمي غير الرسمي بين الباحثين بما يؤدي إلى تطوير البحث العلمي والمشاركة في بناء المعرفة البشرية ويمكننا إبراز الأهداف التي تصبوا إليها الأرشفات المؤسسية فيما يلي:

- إيجاد مكانة عالمية للجامعة بين الجامعات ومراكز البحوث العلمية الأخرى عبر العالم.
- جمع وتنظيم وحفظ الإنتاجية العلمية للجامعة في مكان واحد حتى يسهل إتاحتها والوصول إليها من طرف الباحثين.

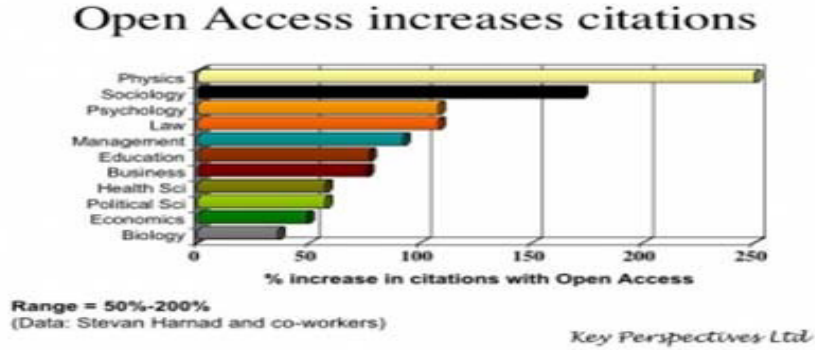
- تحقيق نفاذ حر خالي من كل القيود إلى الناتج العلمي من خلال الإبداع الشخصي أو الأرشفة الذاتية.
- التخزين والحفظ على المدى البعيد للأصول الرقمية للمؤسسة بما في ذلك غير المنشورة أو التي يمكن أن تفقد بسهولة كالأدبيات الرمادية فهو يمثل الذاكرة الحية للجامعة.(8)

3.1.7 مزايا المستودعات الرقمية المؤسسية

تعد المستودعات المؤسسية رافدا من روافد المعرفة العلمية في مسارها غير الرسمي وأحد أهم القنوات غير الرسمية للإتصال العلمي الأكاديمي، انطلاقا من احتوائها على رصيد معتبر من مصادر المعلومات غير الرسمية لمقالات ما قبل النشر والتقارير العلمية والمذكرات التي تعد المسار الأولي والطبيعي لما ينشر في القطاع الرسمي؛ وبذلك فهي منفذ من منافذ الإتصال العلمي. وللمستودعات الرقمية المؤسسية عدة مزايا بالنسبة للمساهم والمؤسسة والمستخدم:

بالنسبة للباحثين المساهمين

- زيادة نسبة الاستشهاد المرجعي: وذلك كنتيجة للمرئية العالمية التي تحققها الإتاحة عبر المستودعات الرقمية. حيث أظهرت الدراسات والأبحاث أن المواد المتاحة مجانا على الإنترنت يستشهد بها أكثر من نظيراتها الورقية.



الشكل رقم 1: تزايد نسبة الإستشهاد بالمواد المتاحة في مسارات الوصول الحر (9)

- السرعة في إتاحة نتائج البحوث: بإمكان أعضاء الجامعة أو الكلية القيام بالنشر الذاتي لمقالات ما قبل النشر فورا مع إمكانية استلام التعليقات بشكل فوري، مساهمة بذلك في إثراء عملية التحكيم العلمي المفتوح.
- التنظيم: إحتواء المستودع الرقمي على كل الأعمال العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بما في ذلك مقالات ما قبل النشر ومقالات ما بعد النشر

والعروض والمواد التدريبية، بدلا من أن تكون مشتتة في قواعد بيانات أخرى أو أقراص مضغوطة بحيث يمكن تصفح هذه المواد واسترجاعها بسهولة من قبل المستخدم من خلال واجهة واحدة، وإعادة استخدامها بسهولة من قبل المساهمين.

- الحفظ: تعمل المستودعات المؤسسية كخزانات مهيكلية للحفظ على المدى الطويل للكيانات الرقمية بغية ضمان استمرار الوصول إليها، من خلال دعم عملية التهجير والتحديث المستمر للملفات الرقمية.
- سهولة الاستخدام: حيث بإمكان كل مساهم إيداع إسهاماته ومقالاته بشكل ذاتي وبكل سهولة في المستودع المؤسسي.
- ديمومة الروابط التشعبية: إيداع مادة رقمية في المستودع يعني أنها ستبقى في مكان واحد وتحافظ على نفس الرابط بشكل دائم.

✚ بالنسبة للمؤسسة

- المواد العلمية التي أنتجت بالجامعة متوفرة في مكان واحد والتي تعكس الإنجازات الفكرية للمؤسسة وتكون بمثابة أداة تسويقية.
- الوثائق التي تعكس التاريخ المؤسسي للجامعة، سواء كانت علمية أو غير علمية (تقارير فنية وإدارية) فهي محفوظة للاستخدام المستقبلي. (10)
- إبراز نوعية رأس المال الفكري للمؤسسة.
- الاستفادة من الإستثمارات في نظم المعلومات وإدارة المحتوى. (11)
- أداة قيمة لمتابعة الإنتاجية العلمية للجامعة، فالمستودعات المؤسسية تعد مرآة عاكسة للبحث العلمي وخاصة بالجامعة، وبذلك إمكانية التعرف على القيمة العلمية والاجتماعية للمؤسسة والتي تكسب من خلالها مصادر تمويل حقيقية.
- تعد أداة عمل مهمة تمكن من إدارة الخبرات وإبرازها والمساهمة في تقييم البحوث وتثمينها.
- تحقيق رؤية عالمية لنتائج البحوث وبث الإنتاجية العلمية للجامعة.
- تحقيق الحفظ على المدى الطويل وبشكل آمن للإرث العلمي للمؤسسة، بالإضافة إلى إمكانية الإسترجاع والاستعمال السهل للوثائق العلمية المخزنة بها.
- أداة للإتصال العلمي المباشر، فهي موجودة من أجل خدمة سياسة المؤسسة العلمية فهي تساهم في نشر وإعطاء قيمة مضافة لنتائج البحوث العلمية.
- الإرتقاء بمكانة المؤسسة العلمية من خلال تحقيق معدلات الإستشهاد المرجعي بالنتائج الفكرية للباحثين المنتسبين للجامعة أو المؤسسة العلمية.

بالنسبة للمستخدم

- إمكانية إستكشاف المواد المتاحة عبر المستودعات المؤسسية بسهولة، إذ يمكن الوصول إليها من خلال محركات البحث.
- عدم وجود قيود مالية كرسوم الإشتراك أو رسوم الدخول، إذ يحتوي المستودع على مواد يتم عرضها في صيغها الرقمية الأصلية.
- الأدبيات الرمادية مواد ليس من السهل العثور عليها بشكلها التقليدي، والمستودعات الرقمية تشكل منافذ مهمة وشرعية لمصادر المعلومات غير الرسمية لاشتمالها على أنواع عديدة منها مثل الرسائل والأطروحات الجامعية والأوراق العلمية والتقارير العلمية والفنية ومقالات ما قبل النشر وعروض المؤتمرات.(12).

كما أن للمستودعات المؤسسية دورا في توسيع مجالات المعرفة العلمية التي يمكن إتاحتها والتواصل بها بين أطراف المجتمع العلمي، مؤدية بذلك إلى إفراز أشكال جديدة للإتصال العلمي المؤسسة بشكل كبير على مصادر المعلومات غير الرسمية والتي وجدت فضاء واسعا لإتاحتها بشكلها الرقمي معطية قيمة حقيقية مضافة للأرشفة الذاتية، ليصبح الحد الفاصل بين الإتصال العلمي الرسمي وغير رسمي غير واضح المعالم. فالمستودعات المؤسسية قد فتحت المجال للباحثين والعلماء إلى ربط وتشكيل شبكات من العلاقات العلمية، مؤدية بذلك إلى التطوير في نماذج الإتصال العلمي الحالية ومدعمة معالم الكلية الخفية في البيئة الإلكترونية لتتنبئ عن بروز المختبرات التعاونية التي تعد شكلا متطورا للكلية الخفية في الفضاء الرقمي.

بالنسبة للمكتبات الجامعية خصوصا

- تعد كأداة مساعدة للمكتبات في سد الفجوة التي تفاقمت بشكل كبير ومستمر كنتيجة لارتفاع أسعار الدوريات العلمية التي فرضت عليها إلغاء إشتراكاتها مقلصة بذلك من فرص الوصول إلى المعلومات العلمية.
- تساهم في إعطاء الأفضلية للمكتبات الجامعية باعتبارها ناشرة للإنتاجية العلمية للباحثين المنتسبين إلى الجامعة لترتقي في أدوارها ومكانتها كمحافظة للمعرفة العلمية ومحركة للبحث العلمي.
- التغلب على أزمة عقود الترخيص التي تفرض على المكتبات مفاوضات معقدة مع الناشرين التجاريين من أجل الحصول على رخص النفاذ إلى قواعد المعلومات.

4.1.7 المستودعات المؤسسية كمفاهيم مطورة للنشر والاتصال العلمي

يرى Prosser باحتمال المستقبل القريب للوصول الحر كنظام للإتصال العلمي حيث يشير "إلى أنه في البيئة الجديدة التي تهيمن عليها تقنيات الإنترنت والنشر الرقمي،

ربما سيكون دمج وظائف النشر العلمي الحل الأمثل لكفاءة نظام الإتصال، مبينا أنه في حالة وضع الباحثين لنتائج أبحاثهم في المستودعات المؤسسية فإن ثلاثة وظائف من وظائف المجلة التقليدية تجمع على الفور وهي: (التسجيل والنشر/ الوعي والحفظ)، وتبقى وظيفة وحيدة لا تقي بها الأرشفة الذاتية وهي التحكيم العلمي (المصادقية العلمية). وبالرغم من ذلك يمكن للمؤلفين أن يحكموا أوراقهم العلمية بعد إرسالها إلى مجلة علمية والحصول على مصادقية النشر (13).

هذا ويشير Velterop إلى أنه في المستقبل القريب قد نرى مستودعات الوصول الحر ومجلات الوصول الحر (المؤلف-دافع) كأجزاء مكملة للنظام المتطور للإتصال العلمي، حيث توفر المستودعات التسجيل والأرشفة والإحاطة/التوعية، ودوريات الوصول الحر (المؤلف-دافع) تقدم شهادة التصديق. " (14)

وبذلك فإن مستودعات الوصول الحر قد وجدت من أجل تعديل النظام التقليدي للنشر العلمي وتدعيم الوصول الحر، مؤكدة بذلك دورها الاستراتيجي في تحسين إمكانيات الوصول إلى المحتوى العلمي. وتقترح ورقة معبرة عن مواقف Sparc نموذج مفصل للنشر العلمي مكون من أربعة أقسام: وهي التسجيل والتصديق والإحاطة (التوعية) والأرشفة مؤكدة بذلك على المنحى السابق الذي يركز على إمكانية أخذ زمام هذه العمليات من طرف المستودعات أو الأرشفات المفتوحة، بما يؤدي إلى كسر احتكار الناشرين التجاريين لسوق النشر العلمي. حيث يؤكد هذا التوجه قدرة الأرشفات المفتوحة؛ بالإضافة إلى الأرشفة والتسجيل والإحاطة القيام بالمصادقة على الطباعات الإلكترونية Preprint، موضحة هذا التوجه من خلال الجدول الموالي الذي يبرز هذه الوظائف مع العمليات والجهات الفاعلة والمشرفة عليها(15).

الجدول رقم 1: وظائف مستودعات الوصول الحر في حلقة النشر العلمي

الوظائف	العمليات	الأدوار	المشرف على العمليات
التسجيل: Registration	إيداع الوثيقة في المستودع.	الباحث، المؤلفين، الأكاديميين.	الشرفين على المستودع.
التصديق: Certification	التحكيم العلمي. التصديق الجماعي. الرد على الإنترنت	المحكمين الأكاديميين. المحكمين الأكاديميين. المجيبين على الإنترنت	هيئة الدورية. الأقسام الأكاديمية المشرف على المستودع
الإحاطة: Awareness	التشغيل البيئي المفتوح. خدمات دعم المستودعات.	المكتبيين	المؤسسات الأكاديمية. الخدمات المهنية. أطراف ثالثة.
الأرشفة: Archiving	ديمومة الوصول.	المكتبيين.	المؤسسات الأكاديمية.

5.1.7 عوائق المستودعات الرقمية المؤسسية

يوجد عدة عوائق تقف حاجزا أمام تقدم المستودعات والقيام بدورها ومن هذه العوائق:

- الحاجة إلى الدعم من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، فهي تؤثر في توازن القوة المؤسسية حيث أن بعض الأقسام تنمو بوتيرة أسرع من الأخرى.
- تعتمد على أساليب غير ثابتة للحفاظ الرقمي على المدى البعيد، مما يستلزم عمليات التهجير للكيانات الرقمية ومسايرة التطورات التكنولوجية.
- المستودعات الرقمية تحتاج إلى تحقيق مكاسب ونجاحات سريعة حتى تحظى بدعم المؤسسة. (16)
- الخوف من غياب، التمويل من طرف المؤسسة أو عجز الإدارة أو بفعل مشاكل تقنية، وهذا ما سيؤدي إلى عرقلة الوصول وخسارة كلية ودائمة للأصول الرقمية المحفوظة في المستودع المؤسسي.
- الخوف من التعدي على الإتفاقيات وحقوق الناشرين، ذلك لعدم الوعي الكافي بقضايا حقوق الملكية الفكرية.
- معوقات تكنولوجية تتمثل في عدم إلمام الباحثين بمهارات تطبيقات شبكة الأنترنت.
- الخوف من إنتحال الأعمال العلمية وسرقتها. (17)

2.7 المستودعات المؤسسية وضرورة فرض سياسات مؤسسية للأرشفة الذاتية

تعد مؤسسات البحث عبر العالم المؤسسة والمدعة للوصول الحر من خلال مختلف النداءات والمبادرات المتعلقة بالإنفاذ لنتائج البحوث، مؤكدة على أن مبدأ الخدمة العمومية يجب أن يكون في خدمة الجمهور (18)، وفي هذا الإطار تعددت مساهمات الهيئات البحثية في مختلف أنحاء العالم من أجل اشاعة الولوج الحر للمعرفة باعتبارها حقا للجميع يجب الوصول إليها لأغراض علمية وإنسانية. فنجد العديد من الجامعات عبر العالم قد عملت على تطوير نظم وتقنيات ومعايير لتنظيم المعرفة وتحقيق الوصول إليها، كما عمدت في هذا الإطار إلى ضبط سياسات عامة تحث فيها الباحثين على إتاحة نتائج بحوثهم الممولة من الأموال العامة وفقا لمناذ الوصول الحر وصلت إلى حد الإلزامية (19) وانتهجتها ستة معاهد عبر العالم مثل جامعة مينهو، جامعة ساوثمبتون و4 هيئات تمويل مثل Wellcom Trust.

1.2.7 مفهوم السياسات المؤسساتية للمستودعات المؤسساتية

يرتبط مفهوم السياسات المؤسساتية بالأرشفة الذاتية لنتائج البحوث العلمية للمستودعات المؤسساتية، فهي تعبر عن موقف المؤسسة العلمية الداعمة لأرشفة الأعمال العلمية للباحثين المنتسبين إليها في المستودع المؤسساتي، بما يمكن إتاحتها والوصول إليها واسترجاعها بكل سهولة من طرف المستفيدين سواء داخل الجامعة أو خارجها. ويعرفها المعهد الوطني للمعلومات العلمية والتقنية الفرنسي بقوله "تتشكل من مجموعة من المواقف المضبوطة من طرف مؤسسة سواء كانت جامعة أو مركز بحوث أو وكالة بحث أو سلطة عمومية بطريقة أقل أو أكثر إجبارية، والتي تطلب من الباحثين أو الأساتذة الجامعيين أو مؤلفي الوثائق العلمية (مقالات، مذكرات، تقارير...) بوضعها في أرشيفات و/أو وضعها في دوريات الوصول الحر، ويشترط وضعها للجمهور بدون قيود وصول، ويمكن أن تشمل اختياريًا مهلة (الحظر) من تاريخ نشر الوثيقة الأصلية" (20).

إذن فالسياسات المؤسساتية تساهم في تفعيل وتحقيق إمكانية الأرشفة الذاتية للأبحاث العلمية في مستودعات مؤسساتية، حيث يمكن النفاذ إليها دون قيود إضافة إلى سهولة الاسترجاع باعتبارها مخزنة في مكان واحد.

2.2.7 أهمية السياسات المؤسساتية في تعزيز الوصول الحر للمعلومات العلمية

تكتسي السياسات المؤسساتية أهمية بالغة في دعم الأرشفة الذاتية، وبذلك إمكانية تزويد المستودعات المؤسساتية بمصادر معلومات وضمان استمرارية نشاطها على المدى الطويل، وفي ذلك يؤكد Arthus sale بقوله: "إذا كان مشروعك لا يهدف إلى الاعتماد على المدى الطويل لسياسة مؤسساتية فإنك تهدر وقتك" (21) وفي نفس الإطار يؤكد كل من Terry and Kiley و suber بأنه يتوجب على جميع المؤسسات البحثية وممولي البحوث أن تعمل على جعل الأرشفة الذاتية أمراً إلزامياً على جميع الباحثين المنتسبين إليهم (22)، وفي هذا الإطار أكدت العديد من التجارب العالمية بأن وجود مثل هذه السياسات قد ساهمت في ازدياد معدلات الإيداع بشكل كبير بعدما كانت لا تتعدى 15% في حالة ترك الاختيار للباحثين لأرشفة أعمالهم العلمية لتصل إلى 250 % . ويمكننا إبراز أهمية السياسات المؤسساتية الملزمة فيما يلي: (23)

- ضمان استمرارية عمل المستودعات المؤسساتية، بما يشكل خزانات حفظ على المدى الطويل للمعلومات العلمية مع إمكانية النفاذ إليها في أي وقت ومن أي مكان به شبكة.
- تعدد كرابط بين الباحثين والمؤسسات البحثية، والتي من خلالها يتوجب على المنتسبين إلى المؤسسة وضع بحوثهم العلمية في المستودع المؤسساتي.
- تعدد كضمان للباحثين لحماية حقوقهم، في مواجهة الناشرين التجاريين حول حقوق الملكية الفكرية. (24)

- تدعيم مسارات الوصول الحر وتحقيق الفوائد المرجوة من هذا التوجه الجديد في عالم الإتصال العلمي.
- تحقيق معدلات إيداع أكبر للمنشورات العلمية.
- تعمل على تامين وترشيد عمليات الإيداع والإتاحة، حيث تعمل كدليل مرشد لنشاط المستودع المؤسسي.

3.2.7 تطور سياسات المستودعات المؤسسية

إن الإفتقار لحوافز كافية تدفع المؤلفين الأكاديميين إلى الأرشفة الذاتية لأعمالهم العلمية في مستودعات مؤسسية ذات وصول حر، أوجد الحاجة الملحة لسياسات إيداع مؤسسية تحت أو تلزم الباحثين على وضع نسخة من أعمالهم العلمية في المستودعات المؤسسية. ويعود تاريخ ظهور أولى السياسات المؤسسية لسنة 2003. والتي نبرز تطوراتها فيما يلي(25):

سنة 2003:

- مدرسة ساوثمبتون للإلكترونيات وعلوم الحاسوب: تعد أول مؤسسة وضعت سياسة مؤسسية تضبط عملية الإيداع.
- اقتراح لجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة لبرلمان المملكة المتحدة بإنشاء سياسة مؤسسية لجميع وكالات تمويل البحوث.
- التصويت في مجلس النواب بالولايات المتحدة بالإلزام جميع المستفيدين من الأموال العامة لمتابعة أبحاثهم العلمية بأرشفتها في مستودع مؤسسي.
- جامعة كوزلاند للتكنولوجيا بأستراليا: تعد أولى سياسة مؤسسية تفرض إجبارية الإيداع، والتي تعتبر نموذج للسياسات الناجحة، ففي ظرف خمسة سنوات لوحظ تطور سريع في عملية الإيداع للمنشورات العلمية أكثر من أربعة عشر ألف نص كامل في سنة 2011، لتصل سنة 2012 إلى أكثر من تسعة عشر ألف.

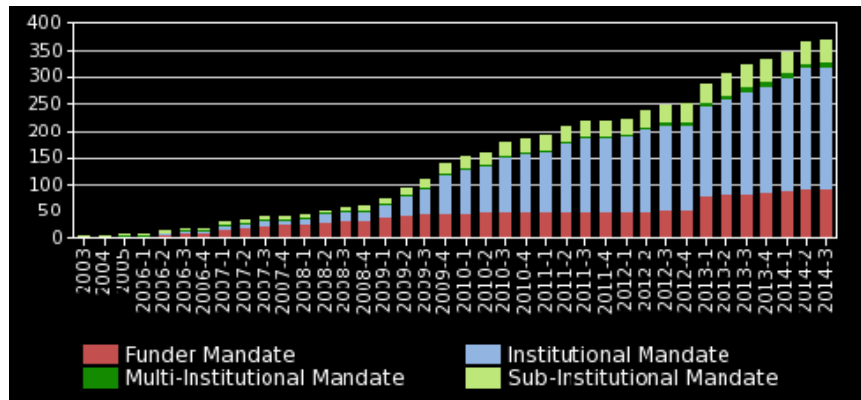
أما في أوروبا فقد كانت البداية في سنة 2004 و2005 ونبرزها فيما يلي:

- جامعة مينهو Minho بالبرتغال سنة 2004 : والتي فرضت سياسة ملزمة بالإيداع للمؤلفات العلمية في المستودع المؤسسي للجامعة، وقد عملت الجامعة من أجل ذلك نظام مكافآت لتحفيز الكتاب على إيداع أعمالهم ففي سنة 2005 قدرت قيمتها 99000 أورو بما يعادل نسبة إيداع مرتفعة قدرت بـ 92 بالمئة ، أما سنة 2006 فكانت قيمتها 30000 أورو واستتبعها إنخفاض في معدل الإيداع ليصل إلى 75 %.
- المعهد الوطني للبحث في الإعلام الآلي والإلكترونيات بفرنسا، والذي قام بإنشاء المستودع المؤسسي سنة 2005، ورافقه سياسة تحفيز قوية لإيداع

الأعمال العلمية لباحثيه، وفي سنة 2013 تحولت إلى سياسة ملزمة من أجل أرشفة مقالات ما قبل النشر في المستودع.

- Wellcome Trust ببريطانيا سنة 2005: تعد أول منظمة تمويل تضع سياسة ملزمة بإيداع الأعمال الممولة من طرفها في مستودعات مؤسسية والتي كانت نتيجتها إيجابية، حيث قدرت نسبة الإيداع 55% من الباحثين خضعوا للقاعدة (85% إختاروا الطريق الذهبي لنشر أعمالهم العلمية).
- المعهد الوطني للصحة بالولايات المتحدة الأمريكية: والتي جاءت سياسته الملزمة للباحثين بإيداع أعمالهم العلمية في إطار قانونين تم التصويت عليهما سنتي 2006 و 2009 تلزم الباحثين الممولين من طرفه بإيداع أعمالهم العلمية في المستودع المؤسسي التابع له، حيث تم إيداع 75% من المقالات في نصها الكامل، 60% منها تم إيداعها من طرف الباحثين أنفسهم في شكل مقالات ما بعد النشر والبقية من طرف الناشر في شكل نسخة الناشر.

ومن هذا المنطلق تتجلى الأهمية البالغة التي توليها المؤسسات العلمية والبحثية لسياسات الإيداع من أجل تعزيز الأرشفة الذاتية، باعتبارها من أهم المسارات المدعمة لنجاح الوصول الحر، وحث الباحثين على الإلتزام بهذا التوجه من أجل تحقيق النفاذ الشامل للمعرفة البشرية. ويمكن ابراز هذه التوجهات وتطوراتها المتسارعة عالميا من خلال الشكل الموالي.



الشكل رقم 2: تطور السياسات المؤسسية للمستودعات الرقمية في العالم (26)

ومن خلاله يتجلى لنا الإرتفاع المتزايد لاعتماد السياسات المؤسسية المدعمة والمؤسسة للأرشفة الذاتية عالميا، والتي تعد ركيزة أساسية لنجاح المستودعات المؤسسية كقنوات فعالة للاتصال العلمي وتحقيق التعاون العلمي الدولي الثمر، حيث لم تتجاوز سنة 2003 الخمسين 50 سياسة مؤسسية لتصل سنة 2014 إلى أكثر من 350، وهذا ما يعكس التوجهات المؤسسية الحكومية والبحثية لإنجاح حركة

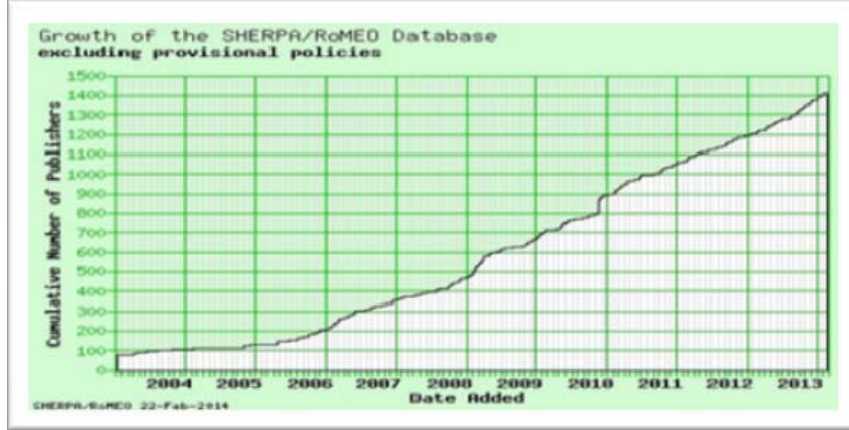
الوصول الحر باعتباره منحى جديد للنشر والاتصال العلمي والولوج إلى المعلومات العلمية في البيئة الإلكترونية.

4.2.7 الناشرين التجاريين وموقفهم من الأرشفة الذاتية

يعتبر الوصول الحر حركة متصاعدة لدعم نظام الإتصال العلمي بغرض التغيير في سياسة الناشرين التجاريين اتجاه النشر العلمي للمعلومات العلمية في ظل الارتفاع الرهيب في سعر الدوريات والإشتراك فيها، والتي أصبحت سياسة ضاغطة خاصة مع بروز التكتلات واحتكار سوق النشر العلمي من طرف بعض دور النشر العلمية، ويتجلى لنا هذا التوجه من خلال تحرك المجتمع العلمي العالمي بمختلف هيئاته العلمية والبحثية -باحثون، مكتبات جامعية، مراكز البحوث...- في شكل منتظم متجسدا في مختلف المبادرات والإعلانات والتجمعات الدولية لفائدة الوصول الحر.

إن هذا التوجه العالمي قد فرض على الناشرين التجاريين النظر إلى هذه المبادرات والتحرك العالمي نحو الإتاحة الحرة بإعادة مراجعة سياساتهم نحو النشر العلمي والمتجلي في ازدياد عدد الناشرين المتحمسين للأرشفة الذاتية، والذي يمكننا توضيحه من خلال موقع روميو وهو عبارة عن مشروع مرجعي يعمل على تحديد موقف الناشرين عبر العالم من الأرشفة الذاتية سواء كانت في شكل مقالات ما قبل النشر Preprint أو ما بعد النشر Postprint ويهدف لدراسة مختلف حقوق المؤلف في الأرشفة الذاتية عبر خادم OAI (27).

وتشير الإحصائيات إلى التطور الملحوظ في سياسة الناشرين التجاريين إتجاه الأرشفة الذاتية للأعمال العلمية، وهذا ما يمكننا تجليه من خلال الشكل التالي الذي يبرز هذه التوجهات والرؤى الجديدة للناشرين اتجاه الوصول الحر في شقه الأخضر.



الشكل رقم 3: تطور سياسة الناشرين من الأرشفة الذاتية (28)

ومن خلال الشكل السابق يتجلى التطور المستمر والإيجابي لموقف الناشرين من الأرشفة الذاتية فمن حدود 100 ناشر في سنة 2004 إلى ما يقارب 1400 ناشر سنة 2013. إن هذا التحول في موقفهم ما هو إلا نتيجة للجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع البحثي الدولي محاولاً بذلك التأثير في سياسة الناشرين إتجاه نشر وإتاحة المعلومات العلمية في خضم الأزمات التي مني بها النشر العلمي، والمتجلي في الإرتفاع المتزايد لأسعار الدوريات العلمية خاصة في المجالات المتخصصة (الطب والتقنية والعلوم)، والتي زادت من وطأتها تكتلات الناشرين التجاريين وتحكمهم في سوق النشر العلمي وقنواته، مسيطرين بذلك على أسعار الدوريات العلمية، إن هذا التغير في المواقف يعبر عن ميلاد جديد للإتصال العلمي الذي ستدعمه كل الجهات الفاعلة بما يؤدي إلى أدائه الأدوار المنوطة به وتطوير البحث العلمي بما يحقق تقدم العلم.

5.2.7 سياسات الدول والهيئات العلمية في تبني الوصول الحر

إن التوجهات الدولية نحو مجتمعات المعرفة ارتبطت بشكل كبير بإتاحة المعرفة والمعلومات للجميع على اعتبار أن حرية الوصول إلى المعلومات العلمية حق للجميع، كما أنها الأساس الفعلي لرقى المجتمعات إلى مجتمعات معرفية، وبذلك فإن التوجهات الدولية نحو الوصول الحر التي نادت به المؤسسات العلمية والبحثية التي تعاني من نقص الوصول إلى نتائج البحوث في ظل الإرتفاع المتزايد لأسعار الدوريات العلمية، وتعد تراخيص الاستخدام، تستلزم دعماً من أعلى مستوى من أجل تحقيق هذه التوجهات وتثبيت ركائز الوصول الحر كنظام جديد للإتصال العلمي عبر الإنترنت من خلال وضع استراتيجيات وسياسات له.

وفي هذا المقام قام كل من Pluijmers وWeis (29) باستكشاف إمكانية الوصول الحر للمعلومات في القطاع العام، بما في ذلك للبيانات العلمية الممولة من طرف القطاع العام، وشمل تحليلهم فوائد الوصول الحر والحجج من أجل استعادة التكاليف ومسألة المنافسة الحكومية بين القطاع الخاص والحكومي. وشملت هذه الدراسة حالات من هولندا وألمانيا وبريطانيا وفنلندا وخلصوا إلى أن:

"سياسات الوصول الحر مفيدة على المدى القصير، وكذا على المدى الطويل للجمهور العام والقطاع الخاص والهيئات الحكومية. فلقد أدركت الجهات الحكومية -التي فصلت فعلياً الأنشطة التجارية للنشر وأسندتها إلى جهات خاصة- بأن سياسة الوصول الحر ضرورية من أجل جعل خوصصة القوة الإقتصادية ناجحة. ففي أوروبا هناك اعتراف ناشئ ببطء بأن الوصول الحر للمعلومات العلمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمجتمعات المعلومات، حماية البيئة والنمو الاقتصادي.

ونعتقد بأن الوصول الحر الغير مقيد للمعلومات الحكومية سيقود إلى زيادة صافية للوظائف، وتكوين أعمال إضافية تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية الإجمالية.

ومن هذا المنطلق يتوجب على الحكومات الدعم الكامل للوصول الدولي وغير المقيد للبيانات العلمية من أجل المصلحة العامة، ولاسيما منها الإحصائية، العلمية، الجغرافية، البيئية ومعلومات الأرصاد الجوية للصالح العام، هذه الجهود من أجل تحسين

استغلال معلومات القطاع العام بما يساهم بشكل كبير في تعظيم قيمتها التجارية، العلمية والبحثية."

وتؤكد الدراسات بأن هناك توجهات قوية في جميع أنحاء العالم للوصول الحر للبيانات، فقد وافق 34 عضوا من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المستوى الوزاري بشأن المبادئ التوجيهية لها، وعلى مبادئ الوصول الحر للبيانات الممولة من المال العام(30)، حيث أعربوا في اجتماعهم بأن الوصول الحر سيساهم في تقدم البحث العلمي والابتكار، فالمشاريع والمبادرات لصالح الوصول الحر من طرف المنظمات ومديريات التعليم العالي تشكل ركيزة ملائمة لظهور سياسات وطنية(31).

3.7 توجهات المؤسسات العلمية في الجزائر نحو المستودعات العلمية بين الواقع والتحديات

إن الجزائر إدراكا منها بأهمية الوصول الحر للمعلومات العلمية ودوره في تحسين تدفق المعلومات العلمية قد عملت على دعم حركة الوصول الحر، وهذا ما يتجلى في توجهات المجتمع العلمي كالجامعات ومراكز البحوث إلى بناء أرشيفات مفتوحة وإتاحة دورياتها في إطار حركة الوصول الحر. إن هذه المبادرات خاصة ما يعرف ببناء الأرشيفات المفتوحة قد جاءت في إطار التعاون المغربي الأوروبي حول النفاذ الحر للمعلومات العلمية والمعروف بـ IsTeMag، وهو مشروع تعاوني هدفه بناء أرشيفات مفتوحة مؤسسية تدعم حركة الوصول الحر من أجل إثراء وإتاحة نتائج البحوث العلمية ومرئيتها العالمية.

1.3.7 مشروع التكتل IsTeMag للنفاذ الحر للمعلومات العلمية: نحو تفعيل بناء المستودعات المؤسسية

لقد أصبحت أنشطة ومشاريع التكتل من بين المطالب الملحة في قطاع المكتبات والمعلومات، وذلك في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية، وما استتبعها من رهانات إقتصادية وقانونية للولوج والنفاذ إلى المعلومات العلمية. ويعد مشروع التكتل IsTeMag من بين مشاريع التعاون الأوروبي والمغربية الهادفة إلى تدعيم الوصول الحر للمعلومات العلمية في بلدان المغرب العربي استكمالا لمشروع التكتل MEDA TEMPUSIII والمتوج بإنشاء شبكة جهوية بين المكتبات الجامعية الجزائرية.

وتكتل IsTeMag للنفاذ الحر للمعلومات العلمية عبارة عن مشروع تعاون أرو مغربي بين بلدان المغرب العربي ممثلة في كل من تونس والمغرب والجزائر(ممثلة بكل من جامعة بومرداس وجامعة باتنة وجامعة تلمسان ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني) وبلدان أوروبية ممثلة في كل من بلجيكا وفرنسا ورومانيا (33) والممتدة على فترة زمنية مقدرة بثلاثة(03) سنوات. يهدف هذا المشروع في طبعته الثانية إلى دعم التكتلات المكتبية الجامعية من أجل مجابهة الرهانات الإقتصادية والقانونية التي أحاطت بالنفاذ والولوج إلى المعلومات العلمية المتجلية فياستمرارية ارتفاع أسعار الإشتراك في قواعد البيانات والمعلومات، إضافة إلى عقود ترخيص المحتويات الرقمية التي تقيد الوصول الى المعلومات العلمية وفق شروط

متعددة النواحي، كما سيساهم في تدعيم المكتبات الجامعية من أجل مساندة حركة الوصول الحر من خلال بناء وتسيير المستودعات المؤسسية، التي تضم الإنتاجية العلمية للجامعة؛ بحيث أصبحت هذه الأخيرة مشهدة من المشاهد الوثائقية للمكتبات الجامعية، وحارسة شرعية للنتاج الفكري للمجتمع العلمي للجامعة.

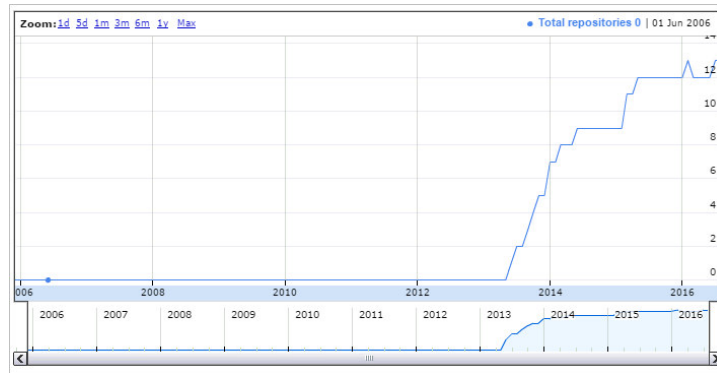
ويمكننا إبراز أهم أهداف هذا التكتل فيما يلي(34):

- إنشاء بوابة وثائقية للمكتبات الجامعية.
- إنشاء تكتل وثائقي للتفاوض الجماعي للوصول عبر الخط لأهم مصادر المعلومات العلمية والتقنية.
- تحديد ووضع سياسة مؤسسية للأرشيفات المفتوحة.
- وضع تقرير مفصل يحدد بدقة شروط الوصول والنفاد إلى المعلومات العلمية والتقنية من طرف الباحثين والأساتذة وطلبة الجامعات المغربية الأعضاء في التكتل.

2.3.7 واقع بناء المستودعات المؤسسية بالجامعات الجزائرية

بما أن الجامعات ومراكز البحوث تعد أهم خزانات وروافد المعلومات العلمية فقد بادرت إلى بناء المستودعات المؤسسية باعتبارها أحد أبرز قنوات النشر العلمي الداعمة للوصول الحر بغيت تحقيق النفاذ إلى مجموعاتها العلمية بيسر من طرف أعضائها وكسب مكانة علمية متميزة.

ومن خلال تقصينا في دليل مستودعات الوصول الحر Open DOAR جاءت نتيجة البحث مؤكدة على شيوع بناء المستودعات المؤسسية بالجامعات الجزائرية، وهذا ما يبرزه الشكل المبين لتطور بناء المستودعات الرقمية بالجامعات الجزائرية والمشرقة عليه المكتبات الجامعية لتضحي آلية جديدة للمكتبات يدعم مكانتها كحاضنة للمعرفة العلمية ومسوقة لها.

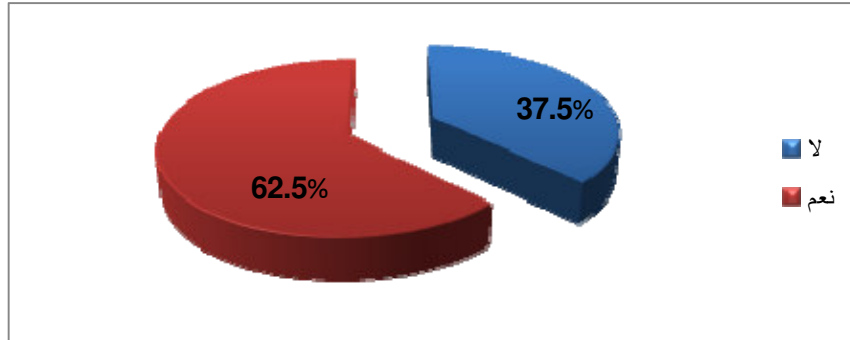


الشكل رقم 4: المستودعات المؤسسية للجامعات ومراكز البحوث الجزائرية(35)

3.3.7 تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1.3.3.7 استفسار حول مدى اشراك المكتبيين لإنجاح مشروع بناء المستودع المؤسسي على مستوى المكتبة الجامعية لجامعة بومرداس

ان نجاح مشاريع المستودعات المؤسسية يستلزم وجود هيئة متكاملة من اختصاصي المعلومات لمتابعته من ناحية إدارته وتسييره ووضع السياسات والإستراتيجيات والتكوين وإعلام المجتمع العلمي بغرض تحقيق فرص أكبر لنجاحه وضمان استمرارية عمله، وانطلاقاً من استفسارنا بأن أغلبية المكتبيين على دراية بوجود المستودع المؤسسي كما أنهم مسخرون للعمل على انجاحه والمعبر عنها بنسبة 62.5%، في حين أن نسبة 37.5% قد أبدت عدم اشراكها في هذا التوجه، ومن خلال المقابلة المجراة مع المسؤولة عن المستودع اتضح لنا بعدم وجود خلية تعمل بالتنسيق لإدارة وتسيير المستودع المؤسسي بل تشرف عليه شخصياً، بحيث أنها المسؤولة عن كل الأعمال المتعلقة بالإيداع للأعمال العلمية والتواصل مع الباحثين، أيضاً التنسيق مع الأعضاء المنضمين للتكتل، بالإضافة إلى الحصول على تكوين حول الأرشفات المفتوحة ونظم إدارته، وتفسر ذلك بحدثة هذا التوجه وضرورة مراقبته ثم بعد ذلك تكوين وإعلام المكتبيين.

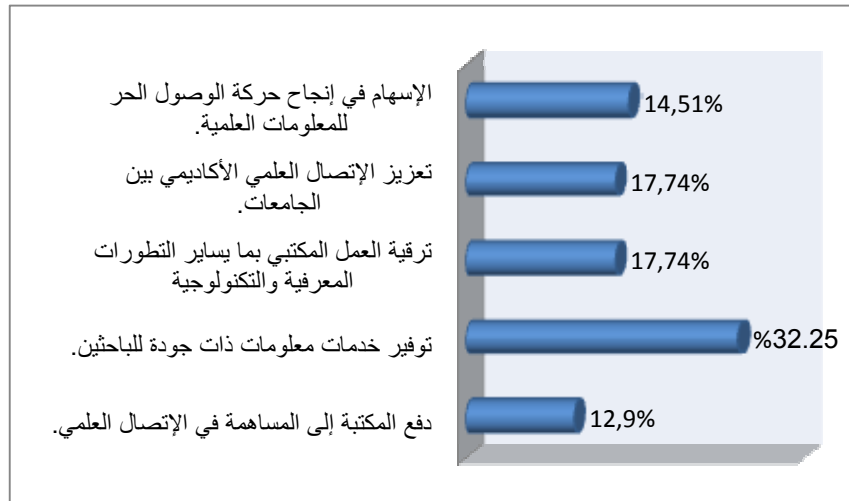


الشكل رقم 5: إشراك المكتبيين لتنفيذ المشروع

2.3.3.7 استفسار عن الأهداف المرجوة من إنشاء المستودع المؤسسي

إن الأهداف والمزايا التي تتيحها المستودعات المؤسسية خاصة في ظل التحديات التي أصبحت تعيشها المكتبات الجامعية قد كانت هدفا رئيسيا لزيادة انتشارها. حيث ترى نسبة تقدر بـ 32.25% بأن عمل الأرشيف المؤسسي سيساهم في تطوير وتقديم خدمات معلومات متميزة للمجتمع العلمي للجامعة، كما سيعمل على تحسين سبل الوصول والنفوذ إلى المعلومات العلمية، بما يساعد في تطوير وترقية العمل المكتبي في ظل ما أتاحتها التطورات التكنولوجية والمعرفية من رهانات وتحديات توجب على المكتبات والمكتبي مساهمتها لكسب الرهانات وتدعيم مكانة المكتبة الجامعية كقطب محوري للبحث العلمي.

وتسعى المكتبة من خلال بنائها للمستودع المؤسسي إلى دعم الإتصال والنشر العلمي الذي يعد أساس النشاط العلمي وقد عبرت عليه عينة الدراسة بنسبة 12.90%، والذي سيسمح بإتاحة نتائج البحوث والتواصل العلمي بين الباحثين، خاصة وأن المستودعات المؤسسية تعد مرآة عاكسة للنشاط العلمي للجامعة، بالنظر إلى مختلف أنواع الوثائق العلمية التي تحتويها كالتقارير العلمية، مقالات ما قبل النشر، مقالات ما بعد النشر والرسائل والأطروحات الجامعية فهي خزانات لمصادر المعلومات العلمية الغير رسمية، وبذلك إمكانية تشكيل نسيج من العلاقات العلمية بين الباحثين، والتي تساهم في خلق بؤادر للتعاون الأكاديمي بين الجامعات، بما يسهل تبادل الخبرات العلمية وترقية البحث العلمي وتطور العلوم وهذا ما تؤكد عينة الدراسة بنسبة 17.74% ما هو أساسي إذن هو بناء مستودعات مؤسسية تسمح بالوصول الحر للمعلومات العلمية والإنتاجية العلمية للجامعات باعتبارها مركز انتاج واستهلاك لها، وهذا ما يساهم في توطيد أواصر التعاون العلمي الأكاديمي بين الجامعات من أجل دعم البحث العلمي وتداول المعلومات العلمية بين الباحثين عبر أرجاء العالم، والشكل التالي يبرز توزيع آراء أفراد العينة.

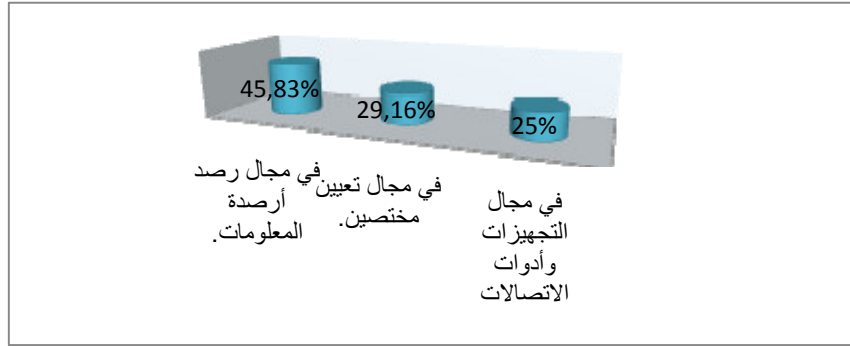


الشكل رقم 6: الأهداف المتوخاة من بناء المستودع المؤسسي لتنفيذ الحر للمعلومات العلمية

3.3.3.7 استفسار عن الجهود المبذولة لعمل الأرشيف المؤسسي

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن أغلبية المستجوبين يؤكدون أن العمل ركز على مستوى رصد أرصدة المعلومات باعتبارها الزاد الذي يغذي المستودع الرقمي المؤسسي والمرآة العاكسة لعمله ونجاحه من خلال إمكانية النفاذ الحر لنتائج البحوث التي تعبر عن الإنتاجية العلمية للجامعة بالدرجة الأولى، والمتمثلة في مختلف الرسائل والأطروحات الجامعية والدوريات العلمية، التقارير العلمية، المؤتمرات العلمية الوطنية والدولية والتي جاءت النسبة المعبرة عنها ب 45.8%، وحرصا على السير الحسن

للمشروع فقد كان التوجه إلى تعيين مختصين قادرين على تسييره بطريقة جيدة، إضافة إلى العمل على تكوينهم من أجل خلق مكتبيين قادرين على التحكم في التقنيات الحديثة للمعلومات ومجارات متغيرات البيئة الإلكترونية وتحدياتها بما يجعل من نجاحه أمراً واقعياً، مؤكداً بأن النجاح في تأدية خدمات المعلومات المتطورة يركز على وجود العنصر البشري المؤهل والمعبر عنه من طرف أفراد العينة بنسبة 29.16%. أما نسبة 25% فتري بأن للتجهيزات وأدوات الإتصال أيضاً دوراً رئيسياً في وضع المشروع محل التنفيذ. إذن فهذه العناصر مجتمعة تجعل من عمل المستودع المؤسسي حقيقة ملموسة. والشكل الموالي يبين توزيع آراء أفراد عينة الدراسة.

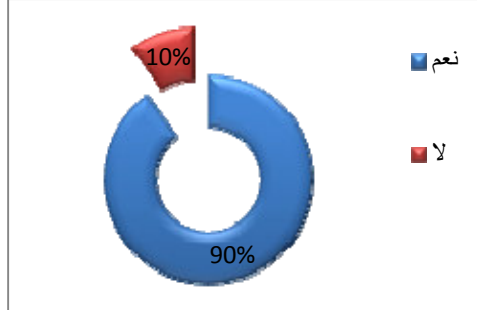


الشكل رقم 7: الجهود المبذولة لعمل المستودع المؤسسي

4.3.3.7 استفسار حول مدى وجود سياسة مؤسسية خاصة بالأرشفة

الذاتية

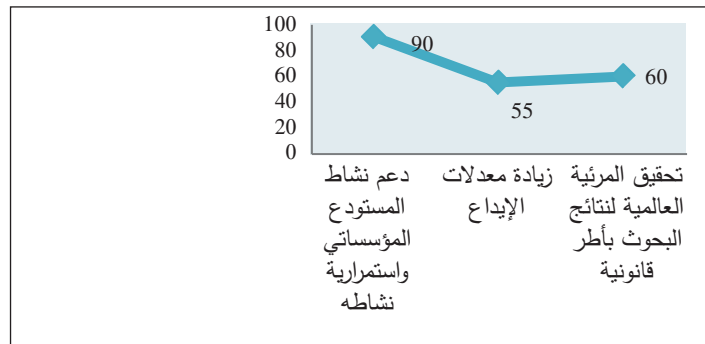
تعد السياسات المؤسسية من أهم المؤشرات القارة لنجاح واستمرارية نشاط المستودعات المؤسسية، والتي تأكدت من خلال العديد من التجارب الدولية، ومن خلال تقصينا عن مدى ضبط سياسة مؤسسية توطر لعمل المستودع المؤسسي، فقد بينت النتائج عن عدم وجود سياسة ملزمة بنسبة مرتفعة قدرت بـ 90% من إجمالي الإجابات في حين أن نسبة 10% لم تبدي رأيها، كما تأكدت هذه النتيجة من خلال البحث في الأدلة التي توضح عدم وجود سياسة مؤسسية. وفي هذا الإطار تشير المسؤولية عن المشروع عن وجود مساعي جادة ونقاشات على أعلى مستوى بالجامعة لضبط سياسة مؤسسية، مبرزة أهمية وضرورة وضعها وحث الجامعة على التأشير عليها من أجل تحسيس الباحثين بأهمية أرشفة أعمالهم في المستودع المؤسسي، والتي ستساهم بدون شك في حماية وحفظ الإنتاج العلمي للجامعة والتعريف به وطنياً ودولياً.



الشكل رقم 8: مدى وجود سياسة مؤسساتية خاصة بالأرشفة الذاتية

5.3.3.7 استفسار حول مدى أهمية ودور السياسات المؤسساتية في تفعيل الأرشفة الذاتية للأعمال العلمية للمجتمع العلمي

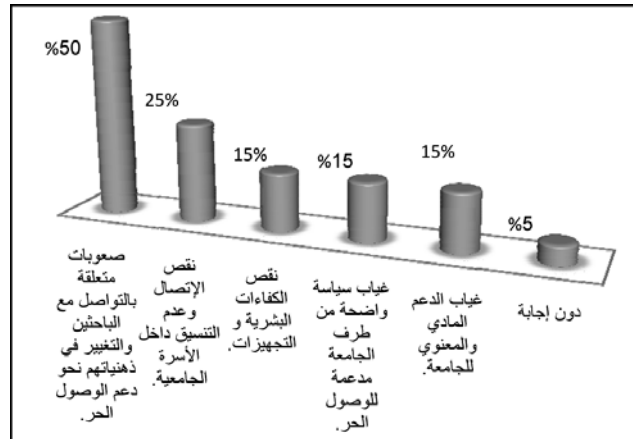
وفي نفس الإطار ومن خلال النتائج المبينة في الشكل التالي يتضح جليا تأكيد الباحثين على المزايا والأهمية البالغة للسياسة المؤسساتية التي من خلالها تبرز معالم نشاط المستودع المؤسساتي وتوصل لدعائم استمراريته بأطر قانونية وعلمية بما يحقق كيانه كحفاظ للمورث العلمي للجامعة، وهذا ما تؤكدته نسبة 90% من إجمالي آراء الباحثين. وتشير نفس الآراء إلى أن للسياسات المؤسساتية دور في حث الباحثين والأساتذة على إيداع أعمالهم العلمية والمعبّر عنها بنسبة 55%. وبذلك تحقيق المرئية العالمية وتسهيل عملية استرجاعها بسهولة وهذا ما أقرته عينة البحث بنسبة 60%، وفي ذلك تؤكد المسؤولية عن المشروع بأن المستودعات المؤسساتية أصبحت مطلبا ملحا بالجامعات من أجل إبراز مكانتها العلمية والتعريف بمجتمعها العلمي وإنتاجيته لحصد الجامعة لمكانة متقدمة في سلم تصنيف الجامعات، وهذا ما يتطلب تكثيف الجهود لدعم بناء المستودعات وتفعيل نشاطها، والذي لن يتأتى إلا من خلال سياسات مؤسساتية تحث الباحثين على أرشفة أعمالهم العلمية وتأكيد أهمية هذا التوجه في دعم نشاطهم العلمي وتحسين الاتصال العلمي.



الشكل رقم 9: دور السياسات المؤسساتية في تفعيل الأرشفة الذاتية للأعمال العلمية للمجتمع العلمي

6.3.3.7 استفسار عن الصعوبات التي تواجه هذا التوجه الجديد نحو الوصول الحر للمعلومات العلمية

أجمعت عينة الدراسة عن وجود بعض العوائق والصعوبات المعرّقة لإستمرارية عمل المستودع المؤسسي التابع لجامعة بومرداس، ويمكن التمييز بين العوائق المادية والنفسية والقانونية والإدارية. بحيث تؤكد عينة الدراسة بنسبة 50% على وجود عوائق متعلقة بالتواصل مع الباحثين وحثهم على التكيف مع المتغيرات العالمية الحاصلة في مجال إتاحة المعلومات العلمية، وغرس ثقافة التغيير في ذهنياتهم لجعل الأرشفة الذاتية (النشر الذاتي) لأبحاثهم العلمية في المستودع المؤسسي جزءاً لا يتجزأ من حياتهم الأكاديمية، وتؤكد في هذا الإطار المسؤولية بمكتبة الجامعة بأن هذا العامل يعد من بين أهم الرهانات التي تصادف عملهم حيث أوضحت عدم قبول العديد من الباحثين إيداع أعمالهم العلمية وهذا ما يحتاج إلى مجهودات كبيرة وعمل متواصل لترسيخ مبادئ الوصول الحر وأهميته في تحقيق نشر والوصول إلى الأبحاث العلمية. كما أن نسبة معتبرة مقدرة بـ 25% من إجمالي الإجابات ترى بأن نقص التنسيق والتواصل بين أفراد المجتمع العلمي للجامعة يعد من بين أهم العوائق التي تحد من تقدم العمل على مستوى المشروع فمثل هذه المشاريع تتطلب تضامناً جهود الأسرة الجامعية من موظفين وأساتذة وباحثين ومكتبيين. كما يؤكد أفراد عينة الدراسة بأن الجامعة متمثلة في مسؤوليها لهم الدور المحوري في تحقيق النجاح وأخذ المستودع المؤسسي مكانته كخزان للإنتاجية العلمية للجامعة، والذي يتأكد من خلال الدعم المادي والمعنوي والذي ترى بأنه غير كاف لتنفيذ مثل هذه المشاريع واستمرارية نشاطها والذي عبر عنه بنسبة 15%. كما أعربت عينة الدراسة بأن غياب سياسة واضحة من طرف الجامعة في تبني ودعم الوصول الحر يعد من أكبر التحديات التي تجعل من فعالية عمل المستودع المؤسسي أمراً في غاية الصعوبة والتي عبر عنها أفراد الدراسة بـ 15% من إجمالي الإجابات. أما نسبة 15% فترى بأن لنقص الكفاءات البشرية المؤهلة والتجهيزات دور في إعاقه نشاط مشروع المستودع المؤسسي. في حين نسبة 5% لم تبدي رأيها.



الشكل رقم 10: الصعوبات التي تواجه هذا التوجه نحو النفاذ الحر للمعلومات العلمية

وفي الأخير ومن خلال هذه الدراسة الميدانية فيمكن القول بأن التحدي في نهاية المطاف لن يكون في تطبيق التقنيات الحديثة للمعلومات بقدر ما هو متعلق بالتغيير في الذهنيات ومحاولة غرس سلوك التغيير والتكيف مع المتغيرات الحاصلة لدى الباحثين والأساتذة وتفعيل حركة البحث والنشر العلمي بالجزائر، بما يساهم في تعزيز دعمهم للوصول الحر للمعلومات العلمية باعتباره مسارا متميزا في تحسين تدفق المعلومات العلمية والتواصل العلمي بين الباحثين عبر العالم، مع وجود سياسة مؤطرة لهذا التوجه بما يثبت ركانته. كما يتوجب على المؤسسات العلمية والبحثية التشهير بهذا التوجه، نظرا لغياب معالم فلسفة الوصول الحر لدى شريحة كبيرة من الباحثين والأساتذة بمؤسساتنا البحثية، وهذا ما يتطلب من المكتبات الجامعية باعتبارها المسؤولة عن بناء وتسيير المستودعات المؤسسية مضاعفة جهودها لإعلام مجتمعها العلمي من خلال ورشات العمل والندوات العلمية ومسيرة هيئاتها العلمية من خلال الدعم المادي والمعنوي وضبط للسياسات المؤسسية باعتبارها الأرضية المحددة للواجبات والالتزامات.

8. نتائج الدراسة

1. تعد سياسات الوصول الحر للمعلومات العلمية من أهم الركائز الأساسية لنجاح التوجهات نحو الوصول الحر للمعلومات العلمية كنموذج جديد للاتصال العلمي الإلكتروني.
2. الأهمية البالغة لسياسات المستودعات المؤسسية في تعزيز استمرارية عمل المستودع المؤسسي كحافظ للإنتاجية العلمية للجامعة وأخذ مكانته في الحياة البحثية والعلمية للباحثين والتي أكدتها التجارب الدولية للمؤسسات والهيئات العلمية والبحثية.
3. ضعف الدعم المادي والمعنوي الذي تفتقر إليه المكتبات الجامعية من طرف جامعاتها يعد من بين أهم المؤشرات التي لا تساعد المكتبات على انجاح مشاريع المستودعات المؤسسية.
4. غياب سياسة مؤسسية لعمل المستودع المؤسسي يؤثر بشكل بليغ في استمرارية عمل المستودع المؤسسي لجامعة بومرداس، باعتباره الأرضية والدعامة الأساسية الموضحة للحقوق والواجبات وكيفيات تسيير وحفظ وحماية وإتاحة المصادر العلمية الإلكترونية للمجتمع العلمي للجامعة.

9. التوصيات والإقتراحات

على ضوء هذه الدراسة ارتأينا إدراج الاقتراحات التالية:

- على الجامعة تدعيم توجهات المكتبات الجامعية في بناء المستودعات المؤسسية من خلال وضع سياسة للمعلومات العلمية والنفوذ الحر إليها، من أجل تحسيس الباحثين بأهمية الأرشفة الذاتية لإنتاجيتهم العلمية.

- حث الباحثين على دعم الوصول الحر للمعلومات العلمية باعتباره توجهها عالميا، سيحقق المرئية العالمية لنتائج البحوث العلمية، بما سيساهم في تدعيم التواصل الأكاديمي بين الباحثين وتبادل الخبرات.
- تنظيم المكتبات الأكاديمية لورش عمل وتظاهرات علمية حول الوصول الحر بغرض تعريف الباحثين بهذا الأسلوب الحديث في النشر والاتصال العلمي وأهميته في تحقيق الولوج للمعرفة البشرية.
- تشجيع المكتبات الجامعية على ضرورة الانضمام إلى مشاريع التكتل باعتبارها الداعمة الأساسية في مواجهة التحديات التي يفرضها عالم المتغيرات العلمية والمعرفية والتكنولوجية، وترشيد النفقات والميزانيات.
- دعم قطاع التعليم العالي للوصول الحر للمعلومات العلمية من خلال وضع سياسة وطنية للأرشيفات المفتوحة، بما يشجع الباحثين على أرشفة أعمالهم العلمية، ويعطي للمكتبات الجامعية الحق في حفظ وإتاحة المنشورات العلمية للجامعة.

10. خاتمة

إن التطورات والتغيرات الحاصلة في الألفية الأخيرة في عالم المعلومات لا يعظم من دور وأهمية التعاون والتنسيق بين المكتبات الجامعية لمواجهة الرهانات التي باتت من أهم ملامح القرن، ولكن من دور المعلومات العلمية وأهميتها الإستراتيجية في تغذية البحث العلمي وبذلك التطوير المستقبلي للعلوم. هذا ما يفرض ضرورة دخول المكتبات في مسارات الوصول الحر من أجل دعم النشاط العلمي وأخذ مكانتها كحارسة ومحركة للبحث والاتصال العلمي؛ خاصة وأننا نعيش على أعقاب المرحلة الرابعة من الاتصال العلمي التي تهدف إلى إتاحة النفاذ للمعلومات العلمية والتقنية، والذي يعد فرصة لكسب المكتبات الجامعية للرهنات التي أصبحت تحيط بها من خلال تفعيل خدماتها وأدوارها في منظومة البحث العلمي والذي يبدا بأن المستودعات المؤسسية ستعطي فرصا أفضل للمكتبات باعتبارها مؤشرا قويا لقياس مقدرة المكتبات على تلبية الاحتياجات الأنية والمستقبلية التي يفرضها الاتصال العلمي في ظل معطيات البيئة الإلكترونية بأكثر فاعلية وديناميكية.

كما أن تحقيق هذه المكاسب والتأثير في الذهنيات من أجل جعل الأرشفة الذاتية مسارا طبيعيا للأعمال العلمية للباحثين، يتطلب ضبط سياسات مؤسسية التي تعد من بين أهم المفاتيح المساهمة في تشييد وبناء المستودعات المؤسسية، وأخذ مكانتها كحاضنة ومسوقة للإنتاجية العلمية. بعدما خطت مكتباتنا الجامعية خطوة إيجابية لملاحقة ركب المكتبات الجامعية في العالم الداعمة للوصول الحر على أصعدة مختلفة، من أجل تحرير الاتصال العلمي من القيود التي أحاطت به خاصة في ظل البيئة الإلكترونية. ستكون لجمعية ضبط سياسات مؤسسية المؤشر الفاعل لإستمرارية نشاطها.

قائمة المراجع

دحمان، عبد المجيد. علال، سامية. ARCHIVALG: نموذج أرشيف مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الاعلام العلمي والتقني. [على الخط]. زيارة يوم 28.10.2009. متاح على الرابط:

halshs.archives-

ouvertes.fr/docs/00/27/83/.../Archives_ouvertes_RIST.pdf

2. Callezot, Gabriel. Archives ouvertes : définition et constat français, 2008. [En ligne]. Visite le 26.03.2016. Disponible sur : www.unicaen.fr/services/puc/ecrire/.../preprint0032008.pdf

3. Chanier, Thierry. Archives ouvertes et publication scientifique : comment mettre en place l'accès libre aux résultats de recherche?. [En ligne]. Visite le 10.03.2015. Disponible sur : archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00001103v2/document

4. Mossink, willan. Publications électroniques et dépôts d'œuvres en libre accès : Les étapes juridiques clés pour les établissements universitaires. [En ligne]. Visite le 10.03.2016. Disponible sur : archive.ifla.org/IV/ifla72/papers/158-Mossink_trans-fr.pdf

5. Hellemas, jacques. Les archives ouvertes et les archives institutionnelles. www.unicaen.fr/services/puc/.../preprint0052008.pdf

6. Lynch, C. Institutional repositories: essential infrastructure for scholarship in the digital age. ARL Bimonthly Report, 226. (20/11/2013) available at: scholarship.utm.edu/21/1/Lynch_IRs.pdf

7. Fyffe, Richard..(2007) Scholarly Communication in a Digital World: The Role of an Institutional Repository. (23/05/2010). Available at : <http://kuscholarworks.ku.edu/dspace/bitstream/1808/126/1/Institutional%20repository%20White%20Paper.doc>

8. <http://openaccess.eprints.org/index.php?/archives/731-The-access-problem-small,-medium,-or-large.html>.

9. Kamila, Kanchan. Institutional Repository Projects in India. 7th International CALIBER2009, (23/11/2009) .available at: <http://www.inflibnet.ac.in/caliber2009/CaliberPDF/17.pdf>.

10. B K, VISHALA. building institutional repository (ir) : role of the library. 5th International CALIBER -, Panjab University, Chandigarh, 08-10 February, 2007. (23/05/2010). available at: [http://ir.inflibnet.ac.in:8080/jspui/bitstream/123456789/538/1/CALIBER%202007%20\(6\)%20P-%20631-640.pdf](http://ir.inflibnet.ac.in:8080/jspui/bitstream/123456789/538/1/CALIBER%202007%20(6)%20P-%20631-640.pdf).

12. Yeats, R. (2007). Institutional Repositories. (23/05/2010). Available at : <http://www.emeraldinsight.com/10.1108/>

13. Prosser, David C. . The Next Information Revolution - How Open Access will transform Scholarly Communications. 2005 In: International Yearbook of Library and Information Management 2004-2005: Scholarly Publishing in an Electronic Era. Facet Publishing, pp. 99-117. [Book chapter]. Retrieval from: <http://eprints.rclis.org/6352/> (Visited October 2013).

14. Houghton, John. Steele, Colin. Sheehan, Peter. Research Communication Costs in Australia: Emerging Opportunities and Benefits. Centre for Strategic Economic Studies, 2006. Retrieval from: www.vu.edu.au/.../DEST_Research_Communications_Cost_Report_Sept20... (Visited January 2014).

15. Crow, Raym. The Case for Institutional Repositories: A SPARC Position Paper. 2002. Retrieval from: www.sparc.arl.org/.../papers.../the-case-for-institutional-.. (Visited October 2013)

16. Yeats, R. (2007). Institutional Repositories. (23/05/2010). Available at : <http://www.emeraldinsight.com/10.1108/>

17. عمر، إيمان فوزي. نشأة وتطور المستودعات الرقمية المفتوحة. - Cybrarians Journal. ع 27، ديسمبر 2011. متاح على الرابط: www.journal.cybrarians.org/index.php?option

18. بن علال، كريمة. مساهمة لإنجاز نموذج أرشيف مفتوح مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ArchivAlg. مذكرة ماجستير. الجزائر، 2007.

19. L'Hostis, Dominique. Aventurier, Pascal. Archives ouvertes – Vers une obligation de dépôt. Disponible sur : archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00115513 (Visite le 18.12.2012).

20. Jonchère, Laurent. Synthèse sur les politiques institutionnelles de libre accès à la recherche, 2013. [En ligne]. Visite le 18.12.2014. Disponible sur : <http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/80/11/88/PDF/Synthese-politiques-LA-Jonchere-fev-2013.pdf>

21. Harnad, Stevan (2006). Maximizing Research Impact Through Institutional and National Open-Access Self-Archiving Mandates. [En ligne]. Visite le 18.12.2012. Disponible sur: eprints.soton.ac.uk/262093/2/harnad-crisrev.pdf

22. Rigeade, Marine. Les archives ouvertes institutionnelles en France : état des lieux et perspectives, 2012. [En ligne]. Visite le 18.12.2012. Disponible sur : www.enssib.fr/.../56708-les-archives-ouvertes-institutionnelles-en-france.

23. L'Hostis, Dominique. Aventurier, Pascal. Archives ouvertes – Vers une obligation de dépôt. [En ligne]. Visite le 18.12.2012. Disponible sur : archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00115513

24. *ibid*

25. <http://roarmap.eprints.org/>. visite le 23/2/2014.

26. <http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200304/cmsselect/cmsctech/cmsctech.htm>

27. Vieira, Lise. Les revues électroniques scientifiques : stratégies éditoriales et médiation de l'information, 2010. P 139 . [En ligne]. Visite le 09.2012. Disponible sur: tel.archives-ouvertes.fr/docs/00/54/.../PDF/these_7_septembre_2010.pdf

28. <http://www.sherpa.ac.uk/romeo/statistics.php?la=en&fidnum=&mode=simple>

29. Houghton, John. Steele, Colin. Sheehan, Peter. Research Communication Costs in Australia: Emerging Opportunities and Benefits, 2006. Op. Cit.

30. International Council for Science. Open access to scientific data and literature and the assessment of research by metrics. Retrieved from: <http://www.icsu.org/general-assembly/news/ICSU%20Report%20on%20Open%20Access.pdf> visited 10.09.2013.

31. Gallezot, Gabriel. Le Libre Accès (Open Access): partager les résultats de la recherche. Colloque international : L'information numérique et les enjeux de la société de l'Information. Tunis, 14-16 Avril 2005 – ISD. Disponible sur : archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00001416/document visite le 20.10.2011.

32. L'Hostis, Dominique. Aventurier, Pascal. Archives ouvertes – Vers une obligation de dépôt. Disponible sur : archivesic.ccsd.cnrs.fr/sic_00115513 (Visite le 18.12.2012).

33. Hellemans, Jacques. Optimizing Access to Scientific Information for Universities in the Maghreb (ISTeMag). (en ligne). Visite le 12/01/2014. [En ligne]. Visite le 18.12.2012. Disponible sur : www.eifl.net/system/files/.../maghreb_article.pdf

34. IsteMag. <http://www.cerist.dz/index.php/component/content/article/135>

35. <http://www.opendoar.org/onechart.php> ?